دور مؤسسات الأوقاف والزكاة في تحقيق التنمية المستديمة دراسة التجربة الجزائرية الماليزية والكويتية

أ. ساري سهام / جامعة برج بوعريريج sarisiham@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 24 / 02 / 2017 تاريخ القبول: 06 / 05 / 2017 تاريخ النشر: 30 / 06 / 2017

الملخص

يلعب القطاع التطوعي الخيري أو القطاع الثالث دورا هاما في الاقتصاديات المعاصرة، فقد أظهرت إحدى الدراسات التي أجريت في أمريكا أن هذا القطاع يساهم بأكثر من 9% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث صرفت مدا خيل هذا القطاع على قطاعات اقتصادية واجتماعية. هذه النتائج تسلم جدلا ضرورة اهتمام الاقتصاديين والخبراء في شتى المجالات بهذا القطاع الهام. إذ تعتبر مؤسسات الأوقاف و الزكاة مؤسسات مالية ذات طبيعة مستدامة تنبع استدامتها من تجدد مواردها المالية بانتظام، فهي تمثل أهم مؤسسات العمل الخيري التطوعي في الاقتصاد الإسلامي، وهو ما يجعلها تساهم بنشاطها في تحقيق التنمية المستدامة في إطار توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الكلمات الدالة: القطاع الثالث، الاوقاف، الزكاة.

Abstract

The Philanthropic sector or the 3rd sector plays a crucial role in the modern economy. For instance, and in America alone, a recent survey has showed that the 3rd sector represented 9% of the GDP (Gross Domestic Product). The most important part of these incomes was spent on health, education, culture and some social and civil projects. These results beg the question that this sector deserves, at least, a little attention from the economists and the experts of the field.

Wakf and zakat are institutionsare a kinds of the non-profit organizations These organizations come under what is known as the Philanthropic Sector. Thus they participate in the sustainable development meant for ever(long duration) because of their ronouvlable source.

Key Words : the 3rd sector, Wakf, zakat

مقدمــة

في إطار تحولات هيكل الاقتصاد العالمي، ظهر القطاع الثالث بالإضافة إلى القطاع العام والخاص، وهو القطاع التكافلي الذي أصبح يحقق العديد من المزايا، حيث شهد القطاع الخيري في البلدان الغربية نموا متسارعا في القرنين الماضيين، أين أصبح النشاط الخيري والتطوعي يحتل حيزا مهما من الثروة الوطنية في المجتمعات الغربية؛وذلك بما يملكه من أصول وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة وبتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية, في مجالات حيوية عدة كالتعليم والصحة والثقافة والفنون والبيئة، والبحث العلمي وحقوق الإنسان والأسرة ورعاية الطفولة والمساعدات الدولية، وغيرها من الخدمات والمنافع العامة، فقد دعي القطاع الثالث في السنوات الأخيرة للإسهام في التنمية الشاملة المستدامة. ومن المتوقع أن يزداد دور القطاع الثالث في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، وأن يحتل مكانة مرموقة في النظام العالمي الجديد، حيث تشكل المنظمات غير الحكومية والتي تعمل على نطاق دولي، جزءا من هذا النظام الذي يجري تسويقه وتعميمه في بلدان العالم النامي، من خلال العمل الأهلي والتطوعي في إطار الاقتصاد الاجتماعي .

وتتجسد أهم مؤسسات القطاع التكافلي في الاقتصاد الإسلامي في مؤسسات الأوقاف والزكاة التي تقوم بدور حيوي في العملية التنموية سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي يتعاظم بمقدار تزايد حجم الموارد المخصصة لها والموجهة للاستثمارات في النشاطات ذات العائد الاجتماعي الكبير، والتي تسمح بتخفيض تكاليف التمويل للدولة بما يضمن تحقيق أهداف التنمية الشاملة .

وعليه فان إشكالية البحث تتمحور حول السؤال التالي:

ماهو دور القطاع التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة؟ وهل تقوم مؤسسات هذا القطاع (خاصة مؤسسة الزكاة والأوقاف) في الاقتصاد الجزائري بدورها التنموي المستدام؟

فرضيات البحث:

- تعتبر مؤسسات الأوقاف والزكاة مؤسسات خيرية إسلامية مستديمة تقوم بمشاريع وأنشطة مستديمة تساهم في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تمثل أهم محاور التنمية المستديمة من خلال تجدد واستدامة مواردها المالية.
- تطرح بعض التجارب العالمية نماذج حقيقية لإعادة بعث مؤسسة الأوقاف، وأن التجارب الدولية يمكن أن تشكل مصدرا لإقامة سياسات أكثر نجاعة في إطار التقيد بالأصول الشرعية.
- كلما منحت الاستقلالية لمؤسسات الأوقاف والزكاة من أجل إدارة هذه المؤسسات بكفاءة وفعالية أكبر دون أن تنأى عن رقابة الدولة وإشرافها ودعمها، كلما تنامت المزايا التي تحققها هذه المؤسسات في القيام بدورها الفاعل كأحد ركائز التنمية الشاملة والمستديمة .

- تحقق مؤسسات الأوقاف و الزكاة في التجربة الجزائرية من خلال محاولة استثمار الممتلكات الوقفية الكبيرة ونشاط الصندوق الوطني للزكاة نتائج نسبية، غير أنها لاتصل إلى المستوى المنشود لتحقيق التنمية الشاملة المستديمة.

منهج الدراسة:

- تماشيا مع متطلبات البحث فان المنهج المتبع في هذه الدراسة يتمثل في الأسلوب الوصفي التحليلي، وهذا من خلال جمع مختلف المعلومات والبيانات المرتبطة بالموضوع، ومحاولة تحليلها ومناقشتها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، بالإضافة إلى استعمال المنهج المقارن من خلال التعرض للمقارنة بين مؤسسات الأوقاف والزكاة في الدراسات الواردة في الموضوع.

I. تجربة الأوقاف في الجزائر

1.I. مفهوم الوقف

الوقف في اللغة معناه " الحبس والمنع "، ويسمى التسبيل أو التحبيس، و هو الحبس عن التصرف.[1] أما الوقف في الاصطلاح الفقهي فقد تفاوتت تعاريف العلماء بحسب تفاوت نظرتهم إلى طبيعة العقد ذاته من حيث اللزوم وانتقال الملكية ومدة الوقف.

ويعرفه " ابن عرفة المالكي" بقوله: (هو إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديراَ)، [2]ويتضح من هذا التعريف أن الوقف عند المالكية لا يخرج عن كونه إرادة المالك بجعل منفعة مملوكة لأحد المستحقين لمدة ما، يراها الواقف.

أما أبسط تعريف للوقف فهو عند " الحنابلة " فيعرفه "ابن قدامه الحنبلي" في كتابه "المغنى" بقوله: (تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة).[3]

أما تعريف الوقف في مختلف القوانين المعاصرة، فقد تأثرت بالاختلافات الفقهية حول مفهوم الوقف وطبيعته، فقانون الوقف الجزائري (10/91) وفي مادته الثالثة يعرف الوقف بأنه " حبس العين عن التملك على وجه التأبيد والتصدق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه البر والخير".[4]فقوام الوقف هو حبس العين فلا يتصرف فيها بالبيع والرهن والهبة ولا تنتقل بالميراث والمنفعة تصرف لجهات الوقف على مقتضى شروط الواقفين.

أما الوقف في الأدبيات الغربية، فيقابله ألفاظ عدة تستعمل للدلالة على العمل الخيري والتطوعي، مثل: (Endowment - Trust - Foundation). فلفظ (Endowment) من معانيه المنح، الهبة، العطية، الوقف،[5] وتشمل أيضا مالا يوهب لشخص أو منظمة لتمويلها، وما ينشأ عن الشخص أو المنظمة من دخل دوري، [6] وواضح أن هذا مصطلح لا يدل على مؤسسة أو منظمة بعينها وإنما يدل على ما هو موهوب لها بغرض تمويلها أو تفعيل نشاطها الخيري.[7]

أما القانون الفرنسي فقد عرف الوقف الخيري بأنه: (رصد شيء محدد من رأس المال على سبيل الدوام، لعمل خيري عام أو خاص) ويكون العمل الخيري العام كإقامة مستشفى أو بناء مدرسة، أو منح جامعة مبلغاً من المال أو عقاراً، لإنشاء كراسي علمية أو للإنفاق على جوائز علمية.[5]

والملاحظ على هذه المصطلحات المتعددة في الأدبيات الغربية في مجال العمل الخيري والوقفي أنها تتضمن معنى الوقف الذي يقوم على التبرع أو التصدق بمال وعدم التصرف فيه واستثماره وصرف عائده على أغراض البر وأنشطة الخير.

2.I. لمحة تاريخية عن الوقف في الجزائر

1.2.I. مؤسسة الحرمين الشريفين:

تعد أقدم المؤسسات الوقفية، فهي تعود إلى ما قبل العهد العثماني، وتؤول أموال أوقافها إلى فقراء مكة والمدينة، فتوجه تارة بالبر مع قافلة الحجاج، وتارة بحرا إلى الوكالة الجزائرية بالإسكندرية في سفن إسلامية أو نصرانية، ومنها إلى الحرمين الشريفين،[6] وقد حظيت مؤسسة الحرمين بأغلبية الأوقاف في مدينة الجزائر، مما جعلها في طليعة المؤسسات الخيرية من حيث عدد الأملاك التي تعود إليها أو الأعمال الخيرية التي تقوم بها، فهي تقدم الإعانات لأهالي الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر أو المارين بها، وتتكفل بإرسال حصة من مداخيلها إلى فقراء الحرمين كل سنتين، حيث كانت تشرف على حوالي ثلاثة أرباع الأوقاف كلها.

2.2.I. مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم.

وهي من حيث كثرة عددها ووفرة مردودها تحتل الدرجة الثانية بعد أوقاف الحرمين ولعل هذا يعود أساسا إلى الدور الذي كان يلعبه الجامع الأعظم في الحياة الثقافية والاجتماعية والدينية، ولقد كانت أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر تناهز 550 وقفا كانت تشتمل على المنازل والحوانيت والضيعات وغيرها، ويعود التصرف فيها للمفتي المالكي الذي يوكل أمر تسيير شؤونها إلى الوكيل العام الذي يعاضده وكيلان .وكانت تصرف عوائد أوقاف الجامع الأعظم على الأئمة والمدرسين والمؤذنين والقيمين إضافة إلى أعمال الصيانة وسير الخدمات.[8]

3.2.I. مؤسسة أوقاف الأندلسيين:

قامت هذه المؤسسة الوقفية بعد محنة الأندلسيين الذين نزحوا إلى المغرب العربي واستقروا في المدن الساحلية وساهموا في الجهاد ضد الاسبان ، وترجع أولى عقود هذه المؤسسة حسب المؤرخ الفرنسي ديفولكس"Devoulx" إلى سنة 980هـ/1572م. فقد كان أغنياء الجالية الأندلسية يوقفون الأملاك على إخوانهم اللاجئين الفارين من جحيم الأندلس.

وقد تعززت مؤسسة أوقاف الأندلسيين بعدها بتأسيس مجمع ثقافي وتعليمي وديني سمي بزاوية الأندلسيين،[9] ثم تكاثرت مشاريعهم الخيرية حتى بلغت بالفرنك الذهبي 408072 فرنكا ذهبيا في عام1837.[10]

ولكي نأخذ فكرة واضحة عن مختلف أوقاف المؤسسات الوقفية ونتعرف على مدى أهمية نفقاتها والفوائد التي توفرها نثبت الجدول التالي:

جدول رقم (01): مصاريف أوقاف بعض المؤسسات الوقفية حسب تقرير المدير المالي للإدارة الفرنسية بالجزائر بتاريخ 1842/09/30 مقدرًا بالفرنكات.

السنة	أوقاف الحرمين الشريفين	أوقاف سبل الخيرات	أوقاف أهل الأندلس
1836	105701,15	9750,40	-
1837	109895,99	13341,27	3870,80
1838	109937,25	13903,70	3978
1839	143068,62	12192,709	4141,24
1840	166495,25	12712	3384,20
1841	177268,91	10615,55	2775,20
المجموع	**812367,17**	**72515,61**	**18734,20**

المصدر: ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ت ن، ص161.

هذا وكانت الأوقاف في الجزائر العثمانية تتوزع على عدة مؤسسات خيرية ذات طابع ديني تتمتع بالشخصية القانونية، ووضع إداري خاص، وهذا يبين أهم المؤسسات التي كانت تنظم العمل الوقفي في الجزائر العثمانية.

3.I. إدارة الأوقاف وأهمية الوقف في الجزائر

أثناء الاستعمار تمت مصادرة أوقاف المسلمين وتم الاستيلاء عليها وضمها إلى أملاك الدولة الاستعمارية، **حيث** خصصت لاستخدامات غير التي وقفت من أجلها. وبعد الاستقلال تمكنت الجزائر من استرجاع عدد معتبر من الأملاك الوقفية التي ضاعت خلال الاستعمار وبعده، ورغم كل الإجراءات والقوانين التي دعمت استعادت الأوقاف لدورها الحيوي خاصة بعد القوانين التي تم اعتمادها في فترة التسعينات حيث ساهمت في تفعيل النشاط الوقفي بشكل محسوس، ذلك أن النتائج المسجلة على تواضعها توحي بأثر هذه القوانين.لكن هناك مجموعة من المتغيرات أصبحت تدعوا إلى ضرورة إعادة هيكلة إدارة الأوقاف بما يتوافق مع المعطيات الواقعية.تدعوا إلى ضرورة أقلمة قوانين إدارة الأوقاف في الجزائر حتى تواكبها بالشكل المرجو،من أجل تحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

هذه الأنواع من الأوقاف تجعل عملية تسييرها من حيث من يقوم بها تعتبر صعبة نوعا ما بالنظر إلى الطابع المركزي للأوقاف في الجزائر، واقتصار الإدارة اللامركزية على مكتب الأوقاف الذي ينتمي إلى مصلحة الإرشاد والشعائر الدينية والأوقاف.يضاف إليها التوزيع الجغرافي الذي يعتبر مهمًّا في الحكم على مواكبة أو عدم مواكبة القوانين الخاصة بإدارة الأوقاف للمتغيرات الواقعية، فالتوزيع الجغرافي للأوقاف في الجزائر موزعة كما يلي:

جدول رقم (02): التوزيع الجغرافي للأملاك الوقفية في الجزائر

الولاية أو المدينة	الهكتار	الآر	سنتيآر
تلمسان	5541	48	44
مغنية	140	90	65
معسكر	296	90	0
البويرة	163	69	19
صور الغزلان	97	61	9
المدية	1	39	55
بومرداس (الثنية)	38	90	68
الشلف	42	10	68
(خميس مليانة)	0	13	2
تيزي وزو	30	48	80
الجزائر وضواحيها	544	92	49
ولهاصة	92	88	68
تيبازة	977	0	0
المجموع	7961	738	527

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، «الأوقاف الجزائرية »، مرجع سبق ذكره.

هذه الولايات وغيرها من الولايات ما يزال البحث فيها عن الأملاك الوقفية جاريًا، توحي بضخامة المشروع مما يستدعي تنظيمًا إداريًا جديدًا يجعل العملية تسير بفعالية أكبر وكفاءة عالية.

أما الجدول التالي فيظهر إحصاء الأملاك الوقفية في الجزائر في السنوات الأخيرة:

جدول رقم (03): الأملاك الوقفية في الجزائر المستغلة بإيجار وبغير إيجار سنة 2001

الأملاك أنواع	الأملاك المستغلة بإيجار					الأملاك المستغلة بغير إيجار					المجموع
	السكنات	المحلات تجارية	المرشات والحمامات	الأراضي	أخرى أنواع	السكنات	المحلات التجارية	الحمامات والمرشات	الأراضي	أنواع أخرى	
الجزائر جميع الولايات باستثناء العاصمة	1285	579	179	217	158	297	57	93	36	58	
المجموع	2418					541					2959
العاصمة أوقاف	1523										1523
الوقفية الأملاك إجمالي											4482

المصدر: صالح صالحي المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2006 ، ص.681

هذا ويتم البحث عن الأملاك الوقفية وتوثيقها إلى يومنا هذا وتبذل في سبيل ذلك جهود كبيرة في سبيل استرجاع الملك الوقفي الكبير والنوعي الذي له أهمية كبرى في جل العمليات التنموية الاقتصادية والاجتماعية. مما يستدعي ضرورة تجديد الصيغ الاستثمارية الوقفية وتطويرها بما يتناسب وأهداف الوقف. وهذه الأخيرة تستدعي التطرق إلى مايلي:

I.4. استثمار الأملاك الوقفية في الجزائر

إن الأملاك الوقفية في كل ولايات الوطن هي عبارة عن عقارات، مما يبين لنا أن ميدان الوقف مازال تقليديا، أي ما كان شائعا قديما حيث كان الأوقاف عبارة عن عقارات تقدم للجهة الموقوف لأجلها عائدا دوريا. ما يسهم في تحجيم دور الأوقاف في التنمية المستدامة لتطور أغراض الأوقاف في الاقتصاديات الحديثة.

I.4.1. الاستثمار الوقفي في الجزائر على ضوء قانون 07/01

يمكن أن نلخص أهم المعطيات الاستثمارية الوقفية التي جاءت في القانون كما يلي:[11]

- **مصادر التمويل الاستثماري الوقفي**: أوضحت المادة الرابعة أن هذه المصادر هي:

أ. التمويل الذاتي: من أموال الأوقاف ذاتها (صندوق الأوقاف).

ب. التمويل الوطني: مختلف مصادر التمويل الحكومية، المؤسسات، الجماعات المحلية...

ج. التمويل الخارجي: الهيئات والمؤسسات المالية الدولية أو حتى التمويلات الخاصة (الجالية في المهجر...)

I.4.2. صيغ تمويل الأملاك الوقفية الفلاحية: إذا كانت هذه الأوقاف عبارة عن أراض أو أشجار، حيث تستثمر وتنمى وفق الصيغ التالية:

أ. عقد المزارعة: ويتلخص في إعطاء الأرض الوقفية لمزارع يستغلها مقابل حصة من المحصول يتفق عليها عند إبرام العقد.

ب. عقد المساقاة: وهو إعطاء الشجر الموقوف لمن يصلحه مقابل جزء من الثمر الخارج منه.

- **بالنسبة للأراضي الوقفية العاطلة:** حددت نفس المادة أن تستثمر وتنمى هذه الأراضي الموقوفة العاطلة وفق ما يلي:

ج. عقد الحكر: الذي عرفته بأنه تخصيص جزء من الأرض العاطلة للبناء و/أو للغرس لمدة معينة مقابل دفع مبلغ يقارب قيمة الأرض الموقوفة وقت إبرام العقد، مع إلزام المستثمر بدفع إيجار سنوي يحدد في العقد مقابل حقه في الانتفاع بهذه الأرض، كما أعطته الحق في توريث حقه هذا خلال مدة العقد.

د. عقد المرصد: سمحت نفس المادة باستثمار وتنمية الأراضي الوقفية بهذا العقد الذي يسمح بموجبه لمستأجر الأرض بالبناء فوقها مقابل استغلال إيرادات البناء، وله حق التنازل عنه باتفاق مسبق طيلة مدة استهلاك قيمة الاستثمار.

I.4.3. صيغ تمويل الأملاك الوقفية العقارية:

أ. عقد المقاولة: سواء كان الثمن حاضرا كليا أو جزئيا.

ب. عقد المقايضة: الذي يتم بموجبه استبدال جزء من البناء بجزء من الأرض.

ج. عقد الترميم (التعمير): يخص العقارات الوقفية المبنية المعرضة للخراب والاندثار، حيث يدفع المستأجر بموجب هذا العقد ما يقارب قيمة الترميم أو التعمير مع خصمها من مبلغ الإيجار مستقبلا.

I.4.4. صيغ تمويل الأملاك الوقفية النقدية:

- **القرض الحسن:** إقراض المحتاجين قدر حاجتهم على أن يعيدوه في أجل متفق عليه.

- **الودائع ذات المنافع الوقفية:** وهي تلك التي تمكّن صاحب مبلغ من المال ليس في حاجة إليه لفترة معينة من تسليمه للسلطة المكلّفة بالأوقاف في شكل وديعة (وقفية) يسترجعها متى شاء على أن تقوم إدارة الأوقاف بتوظيف هذه الوديعة مع ما لديها من أوقاف.

- **المضاربة الوقفية:** وهي صيغة يتم من خلالها استعمال بعض ريع الأوقاف في التعامل المصرفي والتجاري من طرف إدارة الأوقاف.

I.5.4. الاستثمار الوقفي في الجزائر:

ويتضمن ذلك إنشاء مشاريع استثمارية وقفية مثل:

- المراكز التجارية الوقفية.
- الفنادق الوقفية.
- مؤسسات النقل الصحي الوقفية.
- سيارات الأجرة الوقفية.
- المراكز الصحية الوقفية.
- مراكز الأعمال الوقفية.
- مختلف المشاريع الاستثمارية الوقفية ذات الإيراد المرتفع.

وقد عملت الوزارة على بعث مشاريع استثمارية جديدة لاسيما بعد صدور القانون 07/01 المؤرخ في 22 ماي 2001 المعدل والمتمم للقانون 10/91 والمتعلق بالأوقاف، والذي أورد عدة أنواع من العقود وفق صيغ شرعية تقليدية ومعاصرة. وفيما يلي نذكر أهم هذه المشاريع: [12]

أ. مشروع استثماري بسيدي يحي – الجزائر:

يتمثل هذا المشروع في إنجاز مركز تجاري وإداري يتكون من طابق أرضي وخمسة طوابق علوية، ممول كله من طرف مستثمر خاص بصيغة الامتياز لمدة عشرين سنة مقابل مبلغ 12.000.000.00 دج سنويا لحساب الأوقاف.

ب. مشروع بناء 42 محلا تجاريا بولاية تيارت:

يدخل هذا المشروع في إطار عملية استغلال الجيوب العقارية الواقعة بالمحيط العمراني بكل الولايات، وقد تم تمويله من صندوق الأوقاف.

ج. مشروع بناء مدرسة قرآنية ومركز تجاري بالبويرة:

تم الاتفاق مع مستثمر لتمويله من حسابه الخاص، على أن يسلم المدرسة القرآنية بمجرد الانتهاء من الأشغال، ويتم استغلال المركز التجاري لمدة عشرين سنة مقابل دفع 800.000.00 دج سنويا لحساب الأوقاف.

د. مشروع بناء مركز تجاري وثقافي بوهران:

فالمشروع تجاري ثقافي ينجز من طرف مستثمر خاص ويشتمل المشروع على:

- مرش به أربعين غرفة.
- مركز تجاري.
- مركز ثقافي إسلامي.
- موقف سيارات.

هـ. مشروع حي الكرام:

تم الانطلاق في بناء مركب وقفي كبير، يشتمل على عدة مرافق نذكر منها:

- 150 مسكنا.
- مستشفى (عيادة متعددة التخصصات).
- فندق (64 غرفة).
- 170 محلا تجاريا.
- مبنى خدمات.
- مسجد.
- دار للأيتام (200 يتيم).
- مع اشتماله على ساحة عامة ومواقف للسيارات.

وقد تم الاستفادة من هذا المشروع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا يدل على حرص الدولةعلى بعث مؤسسة الأوقاف من جديد لتؤدي دورها المنوط بها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

و. مشروع دار الإمام:

مشروع وقفي موجه لمجال تطوير معارف الأئمة، تم تمويله من حساب الأوقاف ويشتمل على:

- جناح الإدارة.
- قاعة للمحاضرات (800 مقعد).
- قاعة محاضرات (200 مقعد).
- مكتبة، نادٍ، مطعم، مطبخ وغرفة لإيواء حوالي 150 فرد.

II. تجربة الوقف في ماليزيا

التجربة الماليزية جديرة بالتأمل وخصوصاً أنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية، فقد زادت تطورات أنشطة الوقف والمؤسسات بشكل كبير في العقد الأخير، حيث اتخذت خطوات مختلفة من قبل الشركات الحكومية والخاصة من أجل تسريع وتحفيز الوقف وتطويره، فعلى الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإنها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية، حيث تبدلت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والالكترونيات. كما كانت تجربتها متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا الشهيرة التي شهدها العام 1997م.تقوم تجربة التنمية في ماليزيا على أنها تجربة اتفقت إلى مدى بعيد مع مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي، وإن لم يتم الإعلان صراحة عن هذا الانتماء، فقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية، مع الموازنة بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية، مع الاهتمام بهذه الأخيرة.

أما في مجال القطاع الوقفي فتعد ماليزيا من الدول التي أحدثت صيغ تتماشى والمستجدات المصرفية خاصة عن طريق شركات التأمين. حيث تتجسد أهم مؤسسات هذا القطاع في صندوق الوقف الخيري والحج ومؤسسة الوقف في سلانقور وصندوق الحج والبنك الإسلامي الماليزي.

بالإضافة إلى ما تقدم ذكره، توجد دراسات حول استغلال الأوقاف على أساس الاستخدام الأمثل للأراضي التي تم تحديدها، وتوظيف رأس المال المناسب للموارد البشرية، بمزيد من التحليل وفقا للغرض المحدد من الوقف، وكذلك وفقا لاستخدام الأراضي وفقا لسلطة الدولة، من الزراعة والبناء والصناعة. وبذلك يكون الاستخدام الأمثل للأراضي الوقف على أساس الصفات الجوهرية للأراضي. ويمكن استخدام عدة معايير في هذه الخطوة، تشمل التعرف على خصوبة الأرض، القرب إلى موارد المياه، وموقع الأرض من المراكز التجارية وإمكانات الاستثمار والعوائد بناءا على قيمة الأراضي وخطط التنمية المستقبلية كنموذج للاستثمار الأنسب التي يمكن تمويل المشاريع الوقفية على نحو فعال وتوليد عائدات أعلى.[13]

وعقب بدء عمليات البنك الإسلامي الماليزي، شرع المجلس في تحويل استثماراته المصرفية إلى ودائع استثمارية لدى البنك المذكور.وأصبحت الأوقاف النقدية والأسهم الوقفية وسيلة شعبية المستخدمة من قبل مجالس الدولة الدينية الإسلامية في ماليزيا لتوليد موارد مالية لغرض تمويل الاستثمار في الأملاك الوقفية.

من أهم إنجازات إدارة الوقف في ماليزيا صندوقا الوقف الخيري والحج، فقد أنشئ صندوق الوقف من طرف الجامعة الإسلامية كقسم من أقسام الجامعة سنة 1999، وهو عبارة عن وكيل قانوني يقوم، من خلال نشاطات مختلفة، بجمع التبرعات والمساعدات لحساب الصندوق الجامعي من أجل تطوير العملية التعليمية والثقافية في الجامعة، ويساعد الطلبة على تأمين دخل خاص بهم، ويوفر لهم المنح والقروض والمساعدات المختلفة. ومن غاياتها العليا إيجاد شبكة عالمية لبناء الأمة الإسلامية وتقوية رابطة الأخوة بين الطلبة المسلمين، وكذا تعيين وكلاء لصندوق الوقف.

أما صندوق الحج التعاوني الماليزي فقد بدأ برأس مال زهيد مقداره عشرات الدولارات، ويقوم اليوم بالتعامل بمليارات الدولارات، ويستثمر أمواله بشكل ممتاز ويحقق أهدافه السامية.[14]

II.1. مشكلات إدارة الأوقاف في ماليزيا

إن معظم الممتلكات الوقفية في ماليزيا وقفت قبل بداية القرن العشرين، وكان نظارها من زعماء القرى، أو أناس يتمتعون باحترام الواقفين، أو جمعيات المساجد، وإذا لم تحظ بحسن الإدارة والكفاءة في تحقيق أهداف الواقفين، ولم يتسن للمجالس الإسلامية التحرك لتصحيح ذلك الوضع الإداري للأوقاف في ماليزيا إلا في منتصف القرن العشرين.فأراضي الوقف لأغراض دينية تشكل أكثر من 80 ٪.[15]

ولعل أهم المشكلات التي واجهت الأملاك الوقفية في ماليزيا هي الإطار التسويقي للعقارات الوقفية، على النحو المسموح به بموجب القانون الإسلامي، والذي يمكن تحقيقه من خلال إصلاح نظام إدارة الأراضي الماليزية ومكوناته. وعلى أساس سعر السوق العادل ومعدلات الإيجار.والذي بموجبه يتم تنفيذ عقود طويلة الأجل، والأوقاف تواجه العديد من المشاكل القانونية والمالية والسياسية في تطوير فعاليتها وربحيتها، ومشكلة الموارد البشرية والمسائل الإدارية.

مشكلة نقل ملكية جميع الأعيان الموقوفة إلى مجالس الإسلامية، أي إنقاذ القانون القاضي بأن يصبح المجلس الإسلامي هو المتولي لجميع الأوقاف الخيرية في الإقليم الموجودة فيه، خاصة بالنسبة للأوقاف المخصصة لأوجه البر عامة وغير مرتبطة بمنشأة محددة كالمساجد، والمدارس الدينية، وما ذلك.

أما المشكل الثاني الذي عانت منه الأوقاف في ماليزيا فهو نقص الكوادر المؤهلة في دوائر الأوقاف التابعة لكل المجالس الإسلامية تقريبا. ويعلل البعض ذلك بقلة عائدات هذه المرافق مما لا يمكنها من استقطاب الكفاءات الإدارية اللازمة.

والمشكل الثالث يتمثل في بطء الإجراءات المتعلقة بنقل ملكية الأعيان الموقوفة إلى المجالس الإسلامية وما يتطلبه ذلك من مدة زمنية طويلة، ويضاعف حجم هذا المشكل ضعف الكفاءة الإدارية وضيق ذات اليد لدى الدوائر الوقفية نفسها.

أما المشكل الخامس فهو التبعات المالية التي على نقل الملكية، كنفقات بدل الخلو أو رسوم تقويم العين المراد نقل ملكيتها، حيث لا يستثني من ذلك سوى وقف المقبرة، وفي الحالات التي تكون فيها العين الموقوفة المراد نقل ملكيتها غير ذات عائد، أو يكون عائدها أقل من النفقات المطلوبة، ينصرف المجلس الإسلامي عن تحويل ملكيتها إلى اسمه مباشرة، فتنقل الملكية بدلا من ذلك إلى دائرة الشؤون الدينية التابعة لحكومة الإقليم لتصبح العين الموقوفة في حكم الأملاك الحكومية وتتمتع بميزة الإعفاء من الرسوم. وأخيرا نأتي إلى مشكل غياب الوعي الكافي بأهمية الوقف كمؤسسة إسلامية يمكن لها دور رائد في خدمة أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

III. دور صندوق الزكاة في التجربة الجزائرية

إن لمؤسسة الزكاة دور رئيسي في تحقيق العدالة الاجتماعية وقد برز نظام الزكاة في الجزائر على شكل مؤسسة بدايتها مشروع إنشاء صندوق الزكاة الذي يعتبر تجربة رائدة في بعض الدول في مجال جمع الأموال وصرفها بطريقة رشيدة حتى يستفيد منها مستحقيها، كما تعتبر وسيلة أثبت في بعض الدول نجاحا في مجال التقليص من حدة الفقر، هده الظاهرة التي لم تتمكن المؤسسات المالية الدولية من مكافحتها.

وفي هذا الإطار يعتبر هذا المشروع أسلوب لإدارة أموال المسلمين عبر المساهمة في التقليص من ظاهرة الفقر، من خلال تثمين هذه الأموال وتخصيص مساعدات لصغار المستثمرين من ذوي المهن الحرفية كالزراعة وتربية المواشي والنسيج...الخ، وكذا خريجي الجامعات والبطالين بصفة عامة. هذا

الاستثمار سوف يتجه إلى فئة الفقراء من خلال الاعتماد على آليات شرعية لتنشيط تثمين الأموال في المشاريع التي تعود بالخير على كل أفراد المجتمع.

III.1. واقع صندوق الزكاة الجزائري:

III.1.1. تنامي الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال:

ازداد معدل نمو حصيلة الزكاة للسنوات 2006،2005،2004بينما تسجل انخفاضا في معدل نمو حصيلة الصندوق لسنتي 2007-2008 بمعدل-1%و-11%على التوالي، في حين بلغت سنة 2009معدل نمو قدر ب420% مقارنة بسنة2003. واستثمرت موارد الصندوق في تمويل عدد من المشاريع شهدت نموا خلال الفترة2004-2009وبلغ عدد المشاريع الممولة1200 مشروع سنة 2009وهو أكبر رقم للفترة.كما سجل نمو في عدد الأسر المستفيدة من زكاة الفطر حيث تكفل الصندوق سنة2009 بأكثر من100000عائلةفقيرة بمعدل نمو 688%مقارنة بسنة 2003 أين كان عدد الأسر المتكفل بها21000عائلة.[16]

وحصيلة الزكاة بالصندوق بعيدة عن واقع الثروة والنشاط الاقتصادي الجزائري، وذلك لحداثة التجربة، غياب عنصر الثقة لدى المواطن وتفضيل الإشراف الشخصي في توزيع الزكاة، وعزوف أصحاب رؤوس الأموال على أداء فريضة الزكاة.

III.1.2. حصيلة الزكاة المفترضة في الجزائر وآثارها الاقتصادية:

III.1.2.1. مستوى الزكاة المفترض:

شكل رقم (01): قيمة الزكاة الكلية المفترضة للفترة2001-2009

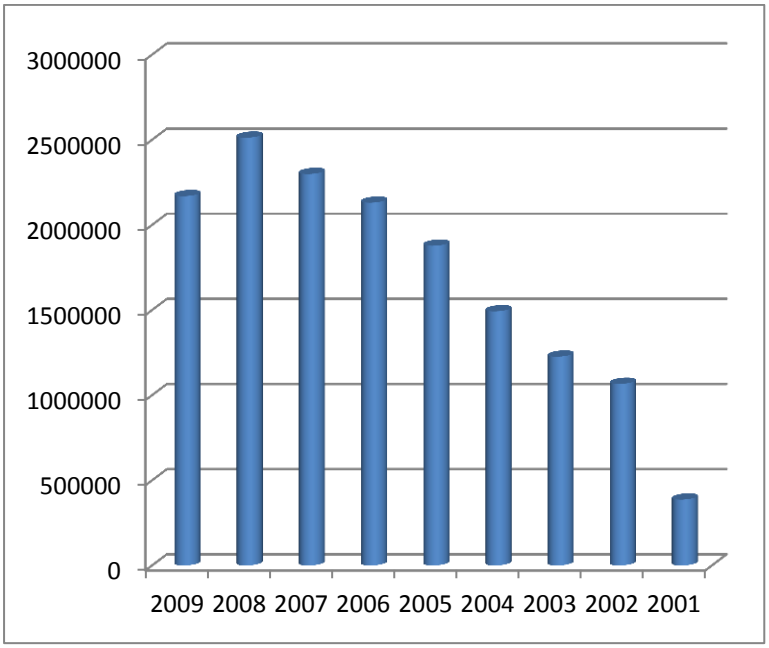

المصدر:عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق،**نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة**، مرجع سابق،ص23.

III.1.2.2. أثر الزكاة على الاستهلاك العائلي:

العدد المفترض للعائلات التي تستفيد من الزكاة الموجهة للاستهلاك للفترة:2001-2009(الوحدة:مليون دج)

شكل رقم (02): عدد العائلات المفترضة التي تستفيد من الزكاة

يمكن احتساب عدد العائلات المستفيدة من الزكاة الموجهة للاستهلاك، على اعتبار تخصيص مبلغ12000دج لكل عائلة شهريا، وبالتالي يتبين أن حصيلة الزكاة المتوقعة كفيلة بالقضاء على الفقر بالجزائر كما أن لها دور في إعادة توزيع الثروة وهو ما يوضحه الشكل المقابل.

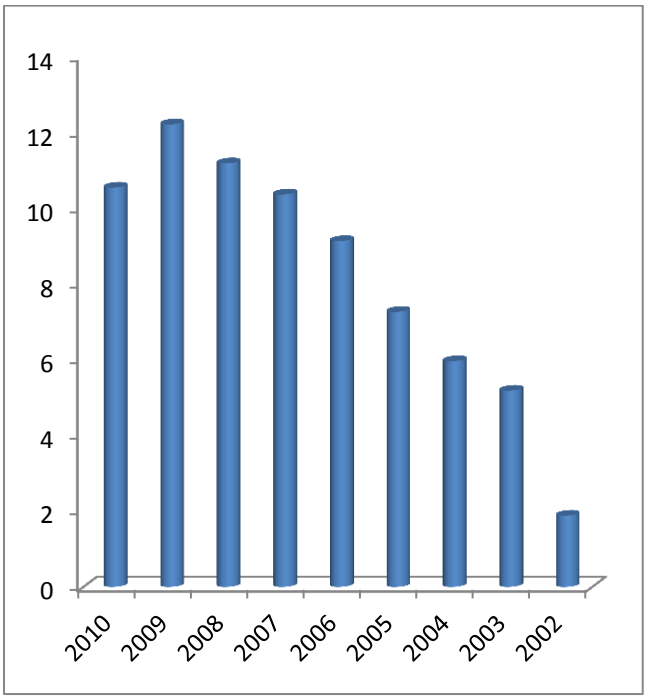

المصدر: عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق، المرجع السابق، ص.24.

شكل رقم (03): أثر الزكاة على الاستثمار والبطالة

ومن الشكل يتضح أن عدد المشاريع الناتجة عن الزكاة المخصصة للاستثمار تعتبر كفيلة بتأسيس أكثر من 4000000 مشروع صغير خلال الفترة 2001-2009، أي تمكن من توفير مناصب شغل على الأقل 4000000منصب شغل، وهو ما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة ورفع قيمة الإنتاج والناتج الوطني وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. كما يؤدي إلى تحويل الأفراد من بطالين إلى منتجين بل إلى مزكين .

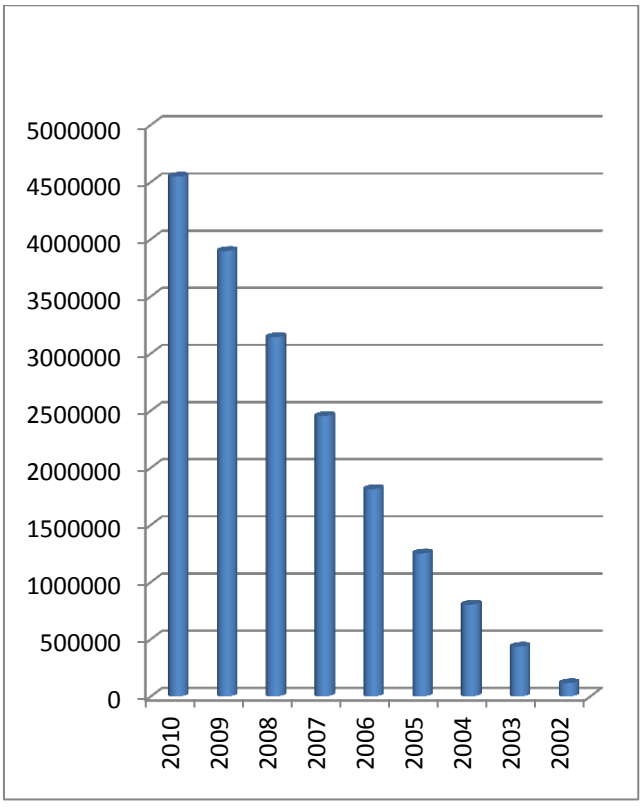

المصدر: عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق، المرجع السابق، ص25.

III.3.2.1. قيمة GDP قبل وبعد تطبيق الزكاة2001-2009

شكل رقم (03): العدد التراكمي المفترض للمشاريع المنشاة من الزكاة الموجهة للاستثمار للفترة 2001-2009

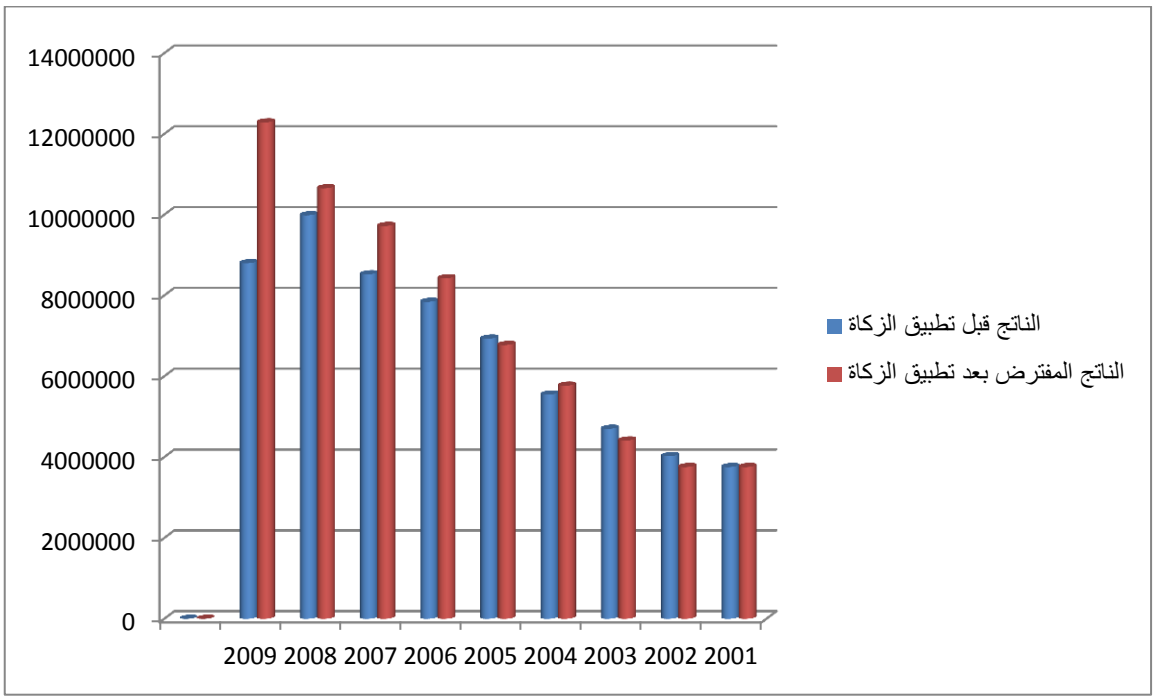

المصدر: عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق، المرجع السابق، ص.26.

ومن الشكل يتبين أن حجم الناتج الوطني الخام بعد تطبيق الزكاة اكبر منه قبل تطبيقها حيث بلغت الزيادة تقريبا سنة 2009ما يقارب الثلث، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لمعدل نمو الناتج بعد تطبيق الزكاة للسنوات الأخرى، في حين يسجل انخفاض نمو الناتج عموما لسنة 2009ولعل ذلك أحد إفرازات الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.

VI. تجربة بيت الزكاة الكويتي

قامت عدة بلدان إسلامية بإنشاء هيئات وصناديق للزكاة ذات استقلال مالي وشخصية اعتبارية منها بيت الزكاة في الكويت، وصندوق الزكاة في البحرين والعراق وتونس والجزائر وغيرها.

وتعتمد معظم الهيئات الحكومية على الاتصال المباشر بدافعي الزكاة، أو تقوم بحملات توعية وتعريف لدافعي الزكاة بما يوجب عليهم من زكاة أموالهم وذاك من خلال توزيع الكتب والمطبوعات، والإعلانات في الأماكن العامة ووسائل الإعلام السمعية والبصرية، إضافة إلى تسيير حملات للاتصال الشخصي المباشر أو بواسطة البريد. فهي لذلك تحرص على أن لا يقل ما تنفقه على المصارف عن مقدار الزكاة والهبات.ويقوم بيت الزكاة في الكويت بكل هذه النشاطات من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة للبيت، ويتناول هذا البحث في العناصر التالية:

VI.1. مراحل تطور بيت الزكاة الكويتي

بيت الزكاة هيئة حكومية ذات ميزانية مستقلة تأسس بموجب القانون رقم 05لسنة 1982لأغراضجمع وتوزيع أموال الزكاة والخيرات وصرفها في مصارفها الشرعية والقيام بأعمال الخير والبر العام، ولقد مر تطبيق الزكاة بالكويت بثلاث مراحل: [17]

VI.1.1. المرحلة الأولى: الجباية الرسمية لبعض أنواع الزكاة:

كانت هذه المرحلة قبل اكتشاف النفط وفي غياب قانون ينظم الزكاة حيث تترك أدائها لمواطنين دون أي تدخل إلا في بعض أنواع الزكاة كانت تقوم الدولة بجبايتها مثل زكاة الأنعام وزكاة السمك والزروع.

VI.1.2. المرحلة الثانية: لجان الزكاة الشعبية:

تمت المرحلة عن طريق أهل الخير، عندما اجتمع وفد من المسلمين لتدارس أوضاع بعض الأسر الفقيرة وتقديم العون اللازم لها حيث قادهم التفكير في إنشاء لجنة لجمع الزكاة وتوزيعها على الأفراد والأسر المحتاجة، وعليه أسست أول لجنة للزكاة عام 1973 في مسجد العثمان بمنطقة حوالي، وكانت تهدف إلى جمع الزكاة التي يتقدم بها المسلمون طواعية والقيام بتوزيعها في مصارفها الشرعية.

وعلى أثر النجاح الذي حققته هذه اللجنة والاستجابة التي لقيتها من المحسنين، اتخذ المسلمون في المناطق الأخرى من هذه الخطوة قدوة لهم حيث قاموا بتأسيس لجان للزكاة في مناطقهم على غرار لجنة العثمان، وقد بلغ عدد لجان الزكاة 25 لجنة منتشرة في مختلف مناطق الكويت وجميع هذه اللجان تعمل بشكل تطوعي بهدف جمع أموال الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية .

VI.1.3. المرحلة الثالثة: إنشاء بيت الزكاة

في سنة1982 تم إنشاء بيت الزكاة بهدف تحقيق أربعة أهداف:

- جمع أموال الزكاة والخيرات وإعادة توزيعها في مصارفها الشرعية.
- القيام بأعمال الخير والبر العام.
- التوعية بفريضة الزكاة ودورها في الحياة والمجتمع.
- بث روح التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع.

VI.2. تنظيم بيت الزكاة

من بين أهداف الضوابط الإدارية التي تحكم بيت الزكاة: [18]

- يعمل بيت الزكاة الكويتي على أن تكون إجراءاته بسيطة لتحقيق الكفاءة في العمل.
- يستخدم النظم الحديثة والأجهزة الفنية لرفع درجة الكفاءة.
- يضع نظاما لدراسة وتخطيط ومتابعة كافة الأنشطة.
- يطبق نظاما للمراجعة الداخلية.
- يقوم بتدريب ة تطوير العاملين فيه بصفة مستمرة.

وكان لحجم الدولة وعمليات الزكاة تأثير على الهيكل الإداري فيها، فالكويت دولة صغيرة المساحة والسكان، فأخذت بالهيكل الإداري المركزي الذي لا يحتاج لعدد كبير من الأفراد لإدارته لذلك تستطيع الإدارة العليا في البيت الزكاة إدارة عمليات الزكاة بكفاءة واقتصاد.

شكل رقم (04):الهيكل التنظيمي لبيت الزكاة الكويتي

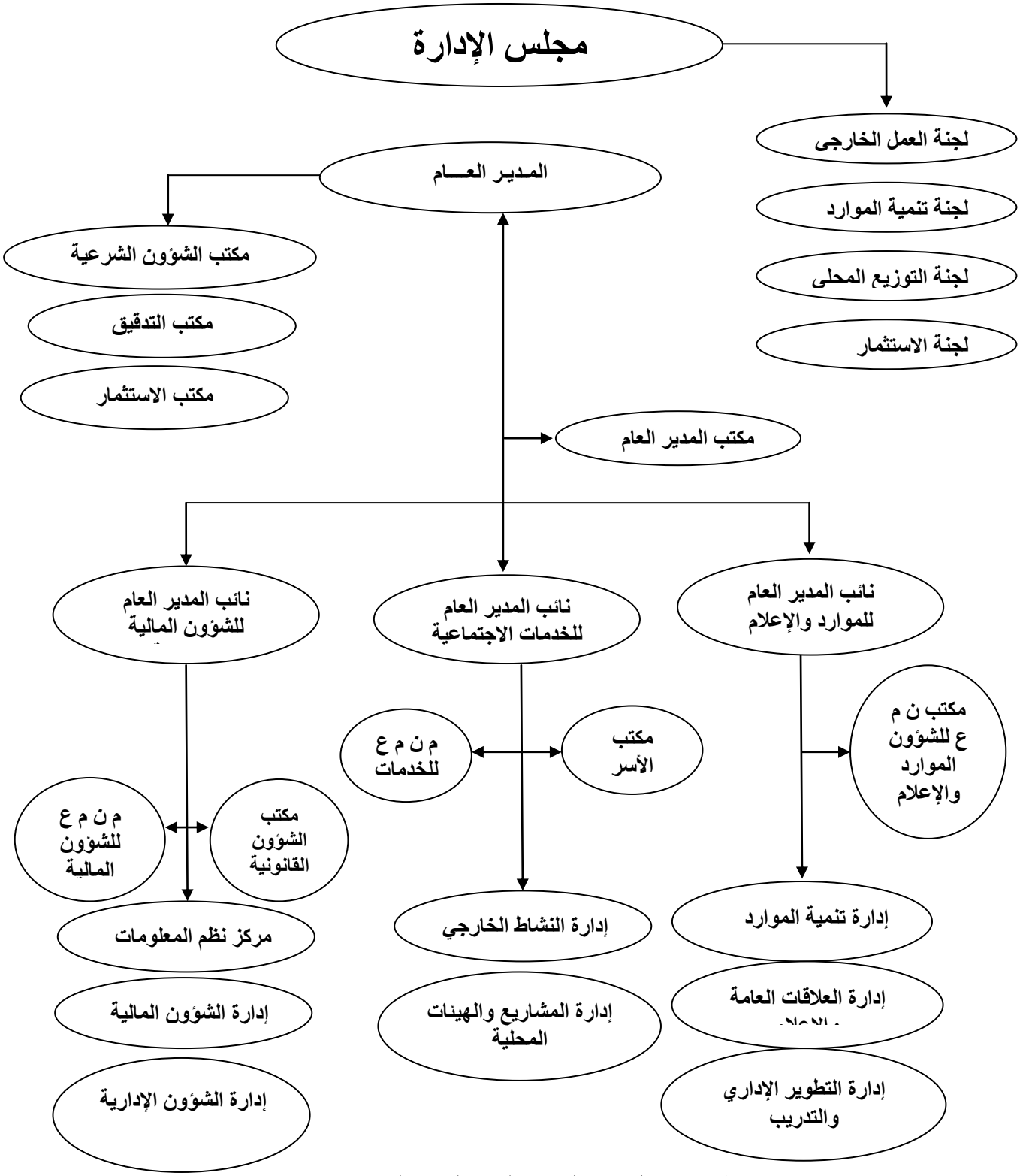

المصدر: التقرير السنوي لبيت الزكاة الكويتي 2008.

كما يلاحظ في الشكل يرأس بيت الزكاة مجلس إدارة برئاسة وزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية يجتمع دوريا، وينبثق متن هذا المجلس عدة لجان تجتمع بشكل دوري لمتابعة العمل في البيت، منها لجنة العلاقات والعمل الخارجي لجنة الفروع .

ويتولى تسيير شؤون البيت مدير عام تحت مسؤوليته ثلاث مكاتب ويساعده ثلاث نواب، كما يشرف المدير العام على إدارة النشاط الخارجي التي تهتم بالعمل الخيري خارج الكويت .

3.VI. إيرادات ونفقات بيت الزكاة

1.3.VI. موارد بيت الزكاة

حسب المادة الثانية من القانون المشار إليه سابقا تتكون موارد بيت الزكاة من :

- أموال الزكاة التي تقدم طواعية من الأفراد أومن غيرهم.
- الهبات والتبرعات التي تقدم من الهيئات والمؤسسات العامة والجمعيات والشركات والأفراد التي يقبلها مجلس الإدارة.
- الإعانات السنوية من الدولة.

وتمثل الأشكال التالية جملة إيرادات بيت الزكاة من 2005-2009:

شكل رقم (05): إيرادات الزكاة للبيت 2005-2009

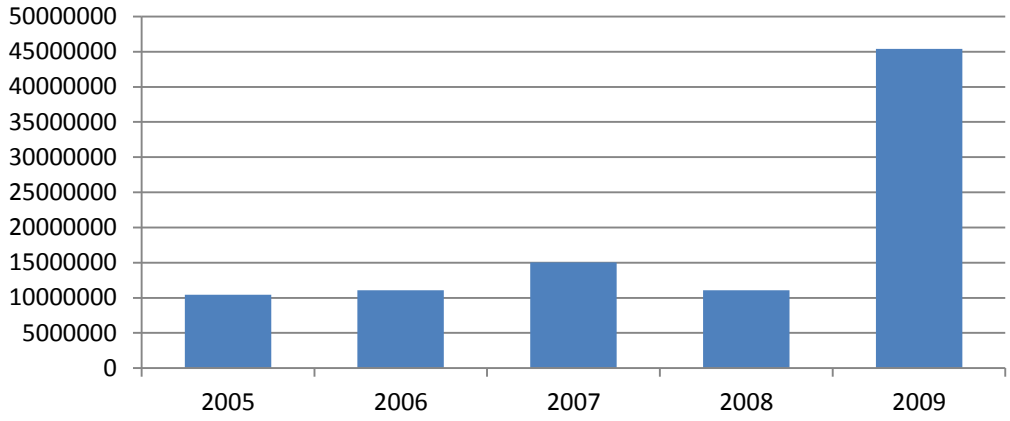

المصدر: التقرير السنوي لبيت الزكاة الكويتي 2005-2009.

وبلغت إيرادات البيت عام2009 45.404.978دك بزيادة 17% عن عام 2008، كما بلغ إجمالي إيرادات الزكاة 28.982.973دك .

يلاحظ م أن موارد بيت الزكاة الكويتي متنوعة ومحددة، تمثل نسبة الزكاة المورد الأساسي والأكثر مساهمة في أغلب السنوات(2005-2009) بالإضافة إلى مورد الخيرات التي تتمثل في خيرات عينية تتراوح في المتوسط حوالي 16.097.224دك، وموارد أخرى كمورد الصدقة الجارية والمشاريع الخيرية ومعونة الدولة...إذ يعتمد البيت في إستراتيجيته على تنويع مصادر الإيرادات وإيجاد مصادر جديدة والالتزام باستثمار الأصول الايرادية للبيت في العمليات ذات المخاطر المحسوبة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

2.3.VI. النفقات

شكل رقم (06): إجمالي الإنفاق العام للبيت من 2005-2009

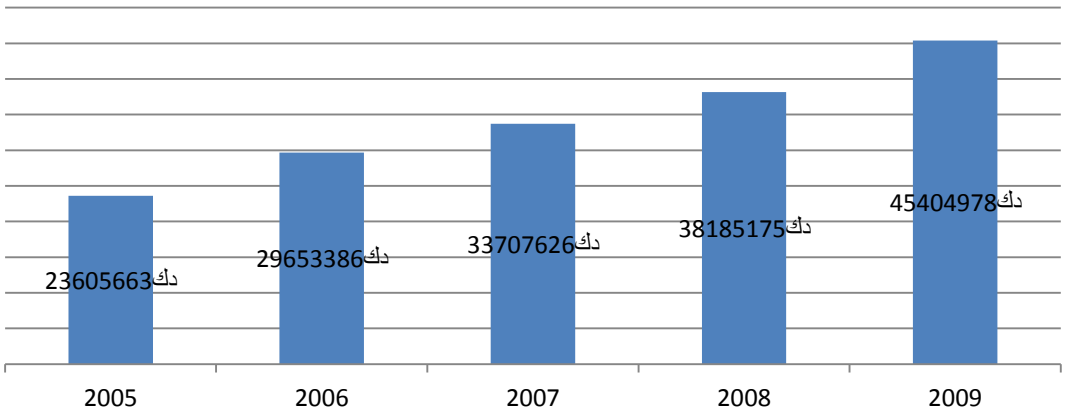

المصدر: التقارير السنوية لبيت الزكاة الكويتي لـ2005، 2006، 2007، 2008، 2009

نفقات بيت الزكاة الكويتي في زيادة مستمرة، وهي تتوزع على قسمين إنفاق محلي وإنفاق خارجي كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم (07): نفقات البيت 2005-2008

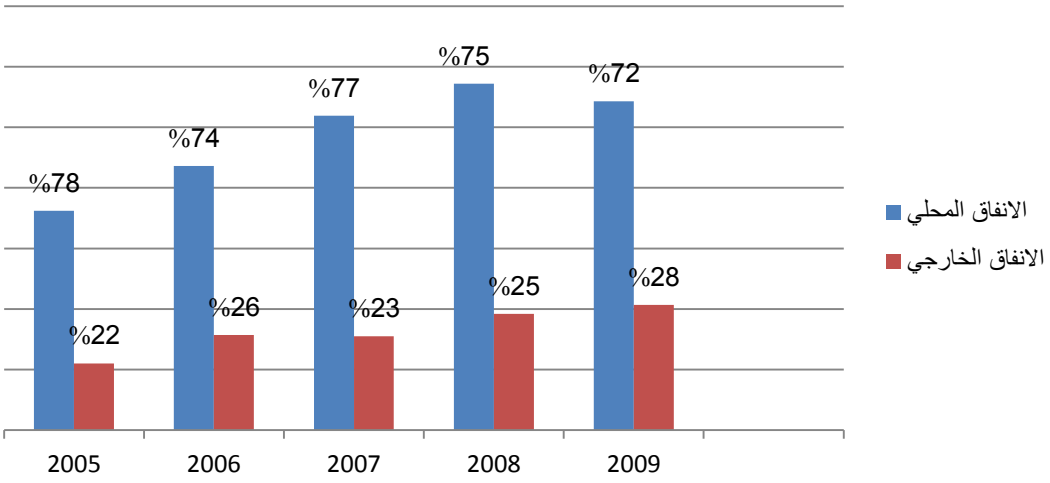

المصدر: التقارير السنوية لبيت الزكاة الكويتي لـ2005، 2006، 2007، 2008، 2009.

نلاحظ من خلال هذه الدراسة المقارنة أن حصيلة عمليات الإنفاق للبيت في زيادة مستمرة، نتيجة الأعمال التي يقوم بها بيت الزكاة في كل سنة، فوفقا لإجراءات جمع وتحصيل موارد البيت يقوم هذا الأخير بتوفير جميع الوسائل المادية والبشرية من مكاتب ثابتة ومتنقلة لجمع زكاة الأفراد والشركات، ولتحقيق ذلك يقدم البيت جميع الخدمات والإرشادات لتحديد الزكاة لمن يرغب في ذلك بالتعاون مع البنوك وبيت التمويل مع إعطاء الأولوية للأنشطة والمشاريع المحلية، والتركيز على المدخل التنموي في توجيه وتنفيذ مختلف الأنشطة المحلية والخارجية.وتقدم هذه البيانات المالية استنادا إلى أعمال التدقيق من طرف هيئة التدقيق المالي وفقا لمعايير التدقيق الدولية، إذ تتطلب هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي والقيام بتخطيط وتنفيذ أعمال البيت للحصول على تأكيدات تبين أن البيانات المالية خالية من فروق مادية.

4.VI. أنشطة وقضايا بيت الزكاة

1.4.VI. في مجال المساعدات الاجتماعية:

بلغ عدد الأسر المستفيدة من مساعدات البيت من عام 2005الى 2009 : 26232و32200أسرة على التوالي، وبلغت مبالغ المساعدات في ذلك 14.774.848دك و22.220720دك، ويعد أصحاب الدخول الضعيفة والعاطلون على العمل والغارمون أكبر عدد المستفيدين من الزكاة وتتوزع المساعدات في شكل مساعدات شهرية وقروض حسنة.

2.4.VI. في مجال الصحة :

إجمالي الصرف على الصحة بلغ 2.960.231دك شملت الصرف على علاج المرضى، دعم وتأهيل الهيئات الصحية وتسديد رسوم الضمان والتأمين الصحي، حيث تبنى البيت دفع الرسوم السنوية ومبالغ التأمين الصحي لمجموعة من الأسر بلغت 40640أسرة بتكلفة 2009 2.336.025دك، وبذلك استطاع البيت أن يضمن لهذه الأسر عناية طبية مجانية عن طريق مساهمات الصندوق الخيري للرعاية الصحية.

3.4.VI. في مجال التعليم :

بلغت إجمالي مساهمات بيت الزكاة في مجال التعليم لعام 2008: ما قيمته62.937دك شملت16639 طالب بالنسبة لمشروع حقيبة الطالب على مستوى الإنفاق الداخلي، أما بالنسبة لمشروع صندوق طالب العلم الذي يندرج ضمن مشاريع الإنفاق الخارجي ما قيمته 367065دك شملت1332طالب ولقد اهتم البيت بهذا المجال خاصة مع التوسع في سياسات التعليم العام والعالي حيث برزت على السطح مشكلة الطلاب الذين لا يستطيعون دفع رسوم التعليم وشراء المستلزمات المدرسية.

4.4.VI. في مجال المياه:

اهتم بيت الزكاة بتوفير ماء الشرب وللزراعة وللحيوان وبلغ إجمالي المشروعات المنفذة مابين مشروع ماء السبيل1677براد والسقايا المتنقلة 15000عبوة ماء ولبن بقيمة 46530دك.

5.4.VI. مشروع كفالة اليتيم:

يقوم البيت بتقديم الدعم الدوري للأيتام وكفالة دائمة لبعض الأيتام الذين بلغ عددهم حتى 2009عدد23500يتيم في 43 دولة بتكلفة 2.989.603 دك حيث يندرج هذا المشروع ضمن مشاريع الإنفاق الخارجي للبيت.

6.4.VI. دعم الجمعيات الخيرية والهيئات والمؤسسات:

يقوم البيت بدعم بعض الهيئات الحكومية وبعض مشاريع الجمعيات الخيرية المحلية والخارجية، حيث يتعامل مع 78 هيئة رسمية في38 دولة لتنفيذ أنشطته وبرامجه الخيرية حيث نفذ البيت 193 مشروعاً خيريا بتكلفة قدرها 2.267.279 د.كفي 25 دولة.

7.4.VI. نشاطات أخرى:

كما يقوم بيت الزكاة بمشاريع متعددة ومتنوعة لعل أهمها مشروع الصناديق المشتركة المساعدات العينية، ولائم الإفطار، الأضاحي، الأسر المتعففة حيث تستهدف هذه المشاريع الوصول إلى الأسر المتعففة فيقدم لها الدعم المادي والعيني حسب كل مشرع، ولقد استفادت العديد من الأسر من هذه المشاريع على مدى كل مخططات الإنفاق السنوية للبيت.

وفي مجال رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتطوير البناء التنظيمي، قام البيت بتطوير وتحديد كافة الأنظمة والخدمات الآلية في ضوء معايير الجودة والسعي للحصول على مزيد من شهادات الإيزو في عدد من المجالات الأخرى، كما أضاف البيت إلى إستراتيجيته مشروع تطبيق نظم الحوكمة المؤسسية من خلال امتلاك بيت الزكاة لأنظمة وإجراءات تضمن اتخاذ القرار الرشيد وتطبيق معايير الشفافية ومدركات الإصلاح.

خاتمـــــــــــــــة

توجد الجزائر على ثروة وقفية كبيرة، أهمها الأوقاف العقارية، حيث باشرت الجزائر عمليات إصلاح القطاع الوقفي منذ التسعينات إلى اليوم، التي أعادت الاعتبار لهذا القطاع الأساسي سواء على مستوى التشريعات أو القوانين أو على مستوى التسيير الإداري والمالي، أو على مستوى البحث والإحصاء، ورغم تطورها وارتفاع مداخيلها، إلا أنها دون حجم إمكانيات الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي أثر على حجم مساهمتها في التنمية الشاملة عكس ما كانت عليه قبل الاستعمار.

من واقع صندوق الزكاة في الجزائر تبين أن هناك فجوة كبيرة بين حجم الزكاة المحصلة من هيئة الصندوق في الجزائر، وبين قيمة الزكاة المفترضة ارتكازا على واقع المؤشرات الاقتصادية الكلية.

إن عملية تنمية واستثمار واستغلال موارد الزكاة وأملاك الأوقاف مازالت في مراحلها الأولى ولم تصل إلى المستوى المطلوب، والممارسة الميدانية سوف تؤدي إلى الحاجة إلى المزيد من الجوانب التشريعية والمؤسسية والموارد البشرية الأمر الذي يفرض الانتقال من الهياكل الحالية إلى مؤسسات الزكاة والأوقاف التي تكون متخصصة ومستقلة في إدارة هذا القطاع الحيوي الذي له مستقبل كبير في الاقتصاد الجزائري، لهذا فان الضرورة ملحة لبعث القطاع الخيري وإحياء مؤسساته وتطوير دوره في ظل الظروف الحالية وطبيعة الأوضاع السائدة.

من خلال دراسة الأوقاف في ماليزيا يلاحظ أن أهم مؤسسات الأوقاف في ماليزيا هي: مؤسسة الوقف في سيلانقور وصندوق الحج الذي يستثمر في الأراضي الوقفية وصندوق الوقف الخيري والحج والبنك الإسلامي الماليزي، حيث هناك أنظمة مالية متطورة ساهمت في ترقية الأوقاف مع وجود عوامل ومؤشرات اقتصادية ساعدت على تفعيل دور الأوقاف بالإضافة إلى اعتماد وتطبيق النظام المالي الإسلامي في المعاملات الاقتصادية، ساعدت على استغلال واستثمار الأملاك الوقفية، غير أن هذه الأخيرة تعاني من بعض المشاكل الإدارية والمالية والقانونية التي حالت دون الوصول إلى المستوى المطلوب، على خلاف الجزائر ورغم الجهود المبذولة في سبيل إعادة بعث المؤسسة الوقفية بممتلكاتها الضخمة، حيث كانت هناك مؤشرات وعوامل تعيق تطور هذه المؤسسة على غرار شساعة المساحة وتخلف الإجراءات الإدارية والمالية وعدم توفر الاستقلالية الكاملة التي تحقق فعالية المشاريع الوقفية .

أما فيما يخص بيت الزكاة الكويتي، فالكويت بوفرة مواردها المالية الزكوية وصغر المساحة وعدد السكان، مع تخصص موارد ونفقات البيت استطاعت تحقيق مكاسب في هذا المجال وقامت بعدت أنشطة ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن البيت يواجه تحديات سطر لها إستراتيجية(2008-2011) _(2011_2015)بالإضافة إلى مشاكل وصعوبات تتصادم مع هيئات العمل الخيري الأخرى مثل عدم التنسيق من الأمانة العامة للأوقاف، أما صندوق الزكاة في الجزائر فبالرغم من تطور الحصيلة السنوية كل عام مع ارتفاع عدد المشاريع التي يمولها الصندوق إلا أنها لا تصل إلى المستوى المنشود لأسباب كثيرة مثل مشاكل التسيير والتحصيل والاستقلالية...

الهوامش والمراجع

[1]. جمال الدين محمد مكرم- ابن منظور، **لسان العرب**، الجزء السادس مادة وقف، الجزء الثاني، مادة حبس، دار صادر، بيروت، 1997، ص ص447 -12. ومجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998، ص 537.

[2]. محمد بن محمد بن عبد الرحمان الحطاب، **مواهب الجليل لشرح مختصر خليل**، الجزء السادس، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق، 1978، ص 18.

[3]. موفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامه الحنبلي، **المغني**، الجزء الثامن، (دار عالم الكتب، الرياض، 1999)، ص 184.

[4]. وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، النصوص التشريعية المتعلقة بالوقف، الجزائر، نوفمبر 1999.

[5]. غسان الديب، **قاموس الأطلس الموسوعي**، (دار الأطلس للنشر، القاهرة، 2002)، ص 429.

[6]. منذر القحف، **الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته**، مرجع سابق، ص56.

[7]. ياسر الحوراني، **الغرب والتجربة التنموية للوقف: آفاق العمل والفرص المفاداة**، أبحاث المؤتمر الثاني للأوقاف جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 11 ديسمبر 2006، ص 11.

[5]. كمال منصوري، **الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف**، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص28.

[6]. محمد البشير الهاشمي مغلي ،**التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي**، مجلة المصادر، العدد السادس، مارس 2002، المركز الوطني للدراسات والبحث من الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، ص163.

[8]. ناصر الدين سعيدوني، **دراسات في الملكية العقارية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص90.

[9]. مصطفى أحمد بن حموش، **الوقف وتنمية المدن من التراث إلى التحديث**، ندوة الوقف الإسلامي، 6-7 ديسمبر 1997، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، ص 1.

[10]. محمد البشير الهاشمي مغلي، المرجع السابق،ص.164.

[11] فارس مسدور،الأوقاف الجزائرية بين الأصالة والمعاصرة، على الموقع:www. iefpedia.com .

[12]. وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، مرجع سابق، ص24.

[13]. Hajah Mustafa MohdHanefah **Financing the Development of Waqf Property: The Experience of Malaysia and Singapore,**UniversitiSains Islam Malaysia.

[14]. محمد الزحيلي، **الصناديق الوقفية المعاصرة، تكييفها، أشكالها، حكمها ومشكلاتها**، المرجع السابق، ص23.

[15]. سيد عثمان الحبشي، **تجربة الوقف في ماليزيا**، من الموقع: www.kantakji.com

[16]. عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق، **نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة "دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي"مداخلة ضمن المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي،ديسمبر،2011،ص.18**

[17]. كمال رزيق وآخرون، تجربة بيت الزكاة الكويتي، في **الملتقى الدولي حول "مؤسسات الزكاة في الوطن العربي دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودرها في مكافحة ظاهرة الفقر"**، (جامعة البليدة، الجزائر، جوان 2004).

[18]. كمال رزيق، نفس المرجع.